



ننتظر القرار الخاص من الجهات المعنية لعودة عملها في المرحلة الثانية من الخطة

## «اتحاد المصارف»: البنوك لن تباشر العمل غداً.. وستستمر بتقديم خدماتها إلكترونياً



السحب الآلي، بالإضافة إلى استقبال استفسارات العملاء من خلال أرقام خدمة العملاء لدى البنوك. وأكد الاتحاد في بيان صحافي التزامه بالانتظار لحين صدور القرار الخاص من الجهات المعنية بشأن العودة التدريجية للحياة الطبيعية ومنها مباشرة البنوك عملها في المرحلة الثانية حسب الخطة المعلنة.

قال اتحاد مصارف الكويت إن البنوك لن تباشر تقديم خدماتها للعملاء يوم الأحد المقبل الموافق 31 الجاري من خلال مراكزها الرئيسية والفروع التابعة لها، علماً أن البنوك ستستمر في تقديم كل خدماتها المصرفية لعملائها عبر خدماتها الإلكترونية بما فيها التحويلات المالية محلياً فيما بين البنوك والتحويلات إلى الخارج، وتوفير النقد من خلال مكاتب

## .. وشركات الصرافة تبدأ عملها ضمن المرحلة الثانية من خطة العودة



### الشركات مستمرة في تقديم الخدمات لعملائها عبر منصاتها الإلكترونية

وفقاً للمصادر فإن خطة العودة لشركات الصرافة ستكون بطاقة تشغيلية قدرها 25٪ من إجمالي الموظفين العاملين في الأفرع سيتم التناوب فيما بينهم، موضحة أن شركات الصرافة ستستمر في تقديم كل خدماتها لعملائها عبر المنصات الإلكترونية الخاصة بها والتي يبلغ عددها 4 شركات فقط خلال المرحلة الأولى والتي تمتد للأسابيع الثلاثة المقبلة وهو ما نفذته خلال فترة الحظر الكلي.

علمت «الأنباء» من مصادر مصرفية مسؤولة أن شركات الصرافة المحلية لن تباشر عملها اعتباراً من يوم الأحد، وإنما تنتظر بدء المرحلة الثانية من خطة العودة التي اقراها مجلس الوزراء في اجتماعه مساء يوم الخميس، حيث أعلن عن العودة التدريجية للحياة الطبيعية وفق 5 مراحل تدرج من الأكثر تشدداً إلى الأقل.

## «هاواي P40 Pro».. تصميم رائع وأداء قوي لشبكة الجيل الخامس 5G



تشتهر سلسلة هوااتف هاواي P Series بتصميماتها المتكثرة وميزات الكاميرا القوية، ما يجعلها واحدة من أكثر الإطلاقات الميرة من هواوي، وهذا ما يجسده هاتف P40 Pro فهو جهاز قوي في جسم جذاب بإداء قوي لشبكة الجيل الخامس 5G ونظام كاميرا Ultra Vision Leica مع مستشعر CMOS من هواوي حتى الآن، وتم تصميم كل ابتكار جديد لهاتف P40 Pro لإبهار وتوسيع قدرات الهواتف الذكية الحديثة. بالإضافة إلى استمرار التميز في التصوير الفوتوغرافي الذي تشتهر به السلسلة، هذه المرة استفاد هاتف P40 Pro أيضاً من تطورات هواوي في قطاع شبكة الجيل الخامس، ما يوفر للمستخدمين جهازاً يمكنهم الاعتماد عليه دائماً.

وتوفر شاشة Quad\_Curve Overflow، المستوحاة من فن الحركة، حافة منحنية على جميع الجوانب الأربعة للشاشة ما تلتفوتوغرافية بدقة 12 ميغابكسل وتقريب بصري 5X بالإضافة إلى كاميرا بعدسة ToF.

وأخذت هواوي في الاعتبار أولئك الذين يشعرون بالقلق من نفاذ طاقة الهاتف، حيث قامت ببناء بطارية في هاتف P40 Pro بسعة 4200 مللي أمبير. يتم أيضاً شحن البطارية الكبيرة بسرعة كبيرة مع شاحن SuperCharge باستطاعة 40 وات والحاصلة على شهادة السلامة من قبل Rheinland T.V. جنباً إلى جنب مع دعم تقنية الشحن اللاسلكي السريع، بحيث يمكنك العودة أثناء التنقل بشكل أسرع من أي وقت مضى.

بالطاقة من أجل المزيد من التنوع. وبالنظر إلى أن أسعار النفط الواقعية في الميزانية، ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي تحسين كفاءة إدارتها المالية والحد من الإنفاق غير المنتج، لضمان نمو أعلى واستدامة مالية على المدى المتوسط.

تخفيض السقف الأعلى إلى راتبين بدلاً من 4 رواتب أو 50٪ من الميزانية أو إلغاؤها

## 3 مقترحات أمام «مؤسسة البترول» لصرف المكافأة التشجيعية للعاملين في «النفط»



أحمد مغربي

قال مصدر نفطي مسؤول لـ «الأنباء» إن المكافأة التشجيعية لعمال القطاع النفطي لم تصرف إلى الآن عن السنة المالية الماضية 2020/2019 والتي جرت العادة أن تصرف مع راتب شهر مايو في كل عام أو يتم ايداعها منفصلة في حسابات الموظفين مطلع شهر يونيو. وذكر المصدر أن التأخير يعود إلى عدم اجتماع مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية لاعتماد التخفيض وفقاً لقرار الرئيس التنفيذي للمؤسسة هاشم هاشم بتقنين المصروفات التشغيلية في القطاع النفطي خلال السنة المالية الحالية والتي من ضمنها تخفيض المكافأة التشجيعية (البونص السنوي)، وهو ما أحدث ريكة للعاملين خوفاً من إلغاء المكافأة.

### تأخر صرف المكافأة يحدث ريكة للعاملين بالتزامن مع قرار ترشيح المصروفات التشغيلية للقطاع

عليه العامل في القطاع النفطي، وذلك بناء على ما تم إنجازه خلال السنة المالية في تقليل التكلفة، وزيادة الربحية، وتحقيق وفر مالي، بالإضافة إلى الإبداع والتطوير وتحمل مسؤوليات أعلى وإضافية.

ويتم تحديدها وفقاً لمعادلة محاسبية تستند إلى تقييم أداء العامل، ومساهمته في النتائج السنوية لشركته، أو القطاع الذي يعمل فيه، إلى جانب تقييم الدور المتميز الذي قام به طيلة العام لتحقيق الاستراتيجية

المقدرة للمكافأة التشجيعية، وثالثاً عدم صرف أي مكافأة للعاملين وإلغاؤها. وتأتي هذه المكافأة عقب إغلاق الميزانيات السنوية لمؤسسة البترول، وشركاتها التابعة، وتتراوح بين نصف راتب و 4 رواتب (سابقاً).

هناك 3 بدائل أو مقترحات لاعتماد المكافأة التشجيعية هذا العام وهي الأبلغ الحد الأدنى للصرف عند راتبين بدلاً من 4 رواتب كما هو معمول في السابق، والاقتراح الثاني أن يتم صرف 50٪ من الميزانية

### «منتدى البحوث الاقتصادية»: الحكومات الخليجية مطالبة بتحفيز إضافي لتخفيف آثار الأزمة ودعم القطاعات الأكثر تضرراً

## خطط الكويت التحفيزية بـ 16,5 مليار دولار.. غير كافية لحماية الاقتصاد من تبعات «كورونا» السلبية

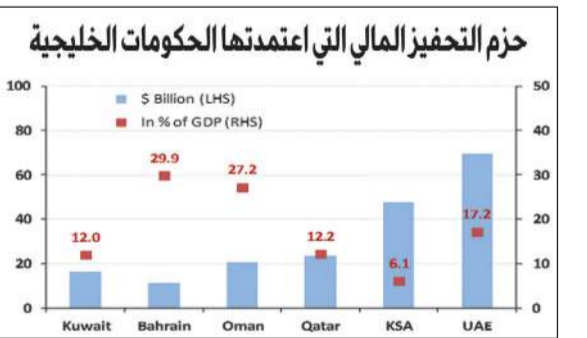


مصطفى صالح

على غرار معظم البلدان المنتجة للنفط، تأثرت اقتصادات دول الخليج بصدمتين متزامنتين، متمثلتين في أزمة تفشي جائحة كورونا، وانخفاض أسعار النفط، وهو ما دفع حكوماتها إلى اعتماد حزم تحفيز مالي ضخمة للحد من التأثيرات السلبية لهذه الأزمة على القطاعات الاقتصادية.

وفي هذا السياق، تناول تقرير لمنتدى البحوث الاقتصادية، أفضل السبل التي ينبغي على دول الخليج اتباعها لتحقيق التوازن الصحيح بين دعم الانتعاش الاقتصادي، مع ضمان الاستدامة المالية واستقرار الاقتصاد الكلي.

اعتمدتها جميع دول التعاون، لتعزيز التنمية المستدامة في القطاع غير الهيدروكربوني، لاتزال أسعار النفط المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في المنطقة.



ويدور النقاش مرة أخرى حول الحاجة إلى حشد حزم اقتصادية إضافية للتخفيف من تأثير جائحة كورونا، وتعزيز النشاط الاقتصادي للأعمال التجارية، والقيود المفروضة على السفر، وتعطل سلسلة التوريد التي ضربت قطاعات البيع بالتجزئة والنقل والسفر والضيافة بشدة.

بالإضافة إلى انهيار أسعار النفط العالمية الناجم عن ضعف الطلب وارتفاع العرض، ما أصاب الإيرادات الحكومية وأضعف الأوضاع المالية في مجلس التعاون.

وحتى في الإمارات، وهي أكثر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تنوعاً، تنتقل عائدات النفط إلى الاقتصاد من خلال حصتها الكبيرة في تمويل ميزانية الحكومة، وبالتالي الإنفاق الذي كان متشابكاً مع النشاط الاقتصادي الخاص وثقة المستثمرين.

وفي الواقع، وعلى الرغم من المدى الطويل من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي

الانتعاش الاقتصادي، إلا أنها ستتسبب أيضاً في عجز مالي أوسع نطاقاً على الأقل في العامين المقبلين.

### عجز مالي أوسع

عجز مالي أوسع

## الحكومات مطالبة بتأجيل خطتها التقشفية لما بعد «كورونا»!

وسط انخفاض عائدات النفط، ويتعين على الحكومات الخليجية أن توجّل أي تدابير تقشفية إلى مرحلة ما بعد الانتعاش، وأن تستهدف رؤية على المدى القريب لتنفيذ موقف مالي معاكس للدورات الاقتصادية والحفاظ على نمو القطاعات غير المتعلقة

قال تقرير منتدى البحوث الاقتصادية، أنه على الرغم من أن حزم التحفيز غير المسبوقة التي اعتمدها حكومات دول الخليج، ستدعم النمو وتسرع الانتعاش الاقتصادي، إلا أنها ستتسبب في عجز مالي أوسع على الأقل في العامين المقبلين،

ويعتبر أن انخفاض عائدات النفط، ويتعين على الحكومات الخليجية أن توجّل أي تدابير تقشفية إلى مرحلة ما بعد الانتعاش، وأن تستهدف رؤية على المدى القريب لتنفيذ موقف مالي معاكس للدورات الاقتصادية والحفاظ على نمو القطاعات غير المتعلقة

ويعتبر أن انخفاض عائدات النفط، ويتعين على الحكومات الخليجية أن توجّل أي تدابير تقشفية إلى مرحلة ما بعد الانتعاش، وأن تستهدف رؤية على المدى القريب لتنفيذ موقف مالي معاكس للدورات الاقتصادية والحفاظ على نمو القطاعات غير المتعلقة

## التوازن بين الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي

الإغلاق، لدعم القطاع الخاص وتعزيز ثقة المستثمرين، للحد من التأثير السلبي للفيروس التاجي على النشاط التجاري. ويمكن للبلدان ذات الاحتياطيات المالية الكبيرة والتصنيفات الائتمانية الجيدة أن تستفيد من هذه الخيارات لتمويل العجز المتزايد في الأجل القصير، وأي تأخير في دعم القطاعات الأكثر تضرراً أو خفض الإنفاق الراسمالي اللازم لنمو القطاع الخاص سيؤثر سلباً على زخم النمو وانتعاش القطاع غير النفطي.

الاستدامة المالية والخارجية. ولكن اعتماد ضبط الأوضاع المالية من شأنها أن تضخم الأثر السلبي للأزمة على القطاع غير النفطي، بل وضد كفاءة حزم التحفيز الضخمة التي هي قيد الإعداد لاحتماء تأثير الفيروس على الاقتصاد. مما يثير المخاوف بشأن تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية واستقرار الاقتصاد الكلي.

ذكر التقرير أن انخفاض عائدات النفط قد تؤدي إلى فرض موقف مالي مسابر للدورات الاقتصادية لوقف الزيادة في العجز في الميزانية، وفي ظل خلفية انخفاض الإيرادات ومحدودية الاحتياطيات الدولية والقيود المفروضة على حماية استقرار ربط سعر الصرف، قد تضطر بعض الحكومات إلى خفض الإنفاق الراسمالي فوراً، وإزالة الإعانات، وتنفيذ ضرائب ورسم جديدة، والحفاظ على أهدافها المتعلقة بالعجز المالي، وضمان

ولكن هذه الإجراءات، التي تتراوح بين 16,5 مليار دولار في الكويت بنحو 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت، و 70 مليار دولار في الإمارات، تبدو حتى الآن غير كافية لحماية المنطقة من التباطؤ الاقتصادي،